

## محكمة أمن الدولة توقف صحافياً أردنيا بسبب مقال

عمان - أعلنت نقابة الصحفيين بالأردن، الخميس، توقيف الصحفي جمال حداد على خلفية قضية نشر تتعلق بـ"تطعيم كورونا". ونشر حداد قبل أيام في صحيفة الوقائع الإلكترونية الخاصة خبراً عن بدء تطعيم بعض المسؤولين الأردنيين للقاح كورونا، دون الإعلان الرسمي عن انطلاق الحملة في البلاد.

وأعرب مجلس نقابة الصحفيين في بيان أصدره الخميس عن رفضه عرض الصحافيين على محكمة أمن الدولة ومحاكمتهم استناداً للقانون منع الإرهاب، لعدم اختصاص هذه المحكمة بالنظر بالقضايا المتصلة بحرية التعبير.

وطالب بالفراج الفوري عن حداد وإحالة القضية إلى المحاكم المدنية المختصة. وأكد المجلس رفضه للتوقيف المسبق في قضايا المطبوعات والنشر بوصفها عقوبة مسبقة وقيداً على الحريات، مؤكداً أن هذه الحوادث تؤثر على مكانة الأردن الخارجية وموقعه على مؤشرات الحريات الصحافية الدولية.

ويبدو صحافيون أردنيون منذ سنوات لتعديل التشريعات بما يمنع توقيف الصحفيين في قضايا المطبوعات والنشر وعرض الصحفيين على غير المحاكم المدنية المختصة بقضايا المطبوعات والنشر. ويطالبون بتبني هذا المشروع الوطني والدفاع عنه. وأكد الصحافيون أن الحكومة وعدت مراراً بأن ينتهي الزمن الذي تحال فيه الصحافة لـ"أمن الدولة" لكن الحكومات المتعاقبة تجاهلت الأمر، رغم أن إحالة وسائل الإعلام إلى أمن الدولة تتنافى مع الدستور ومع المعايير الدولية لحرية الصحافة.

وأوضح مركز حماية الصحفيين بالأردن في بيان "حاولنا التواصل مع وينص قانون المطبوعات والنشر صراحة على عدم جواز توقيف الصحفيين، لكن الكثير من القضايا المرفوعة ضد الصحفيين يجري التعامل معها وفق قوانين أخرى كقانون العقوبات وقانون أمن الدولة اللذين يتيحان توقيف الصحفيين.

ويقول الصحافيون إنهم يخضعون لنحو عشرين بنداً في قوانين أخرى غير قانون المطبوعات والنشر، تتيج جميعها توقيفهم على خلفية قضايا نشر، وهو ما جعل بلد منع توقيف الصحفيين في قانون المطبوعات خالياً من محتواه. وفي مايو الماضي، أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود مؤشر الصحافة لعام 2020، وجاء الأردن في المرتبة 128 من بين 180 دولة بالعالم.

## «مراسلون بلا حدود» تتهم رئيس جيبوتي بالكذب لتشويه الإعلام

باريس - أعربت منظمة «مراسلون بلا حدود» عن استنكارها لـ"التصريحات الكاذبة التي أدلى بها الرئيس الجيبوتي إسمايل عمر جيله وتشويهه مؤسسة الإعلام المستقلة الوحيدة التي يديرها صحافيون جيبوتيون أجبروا على العمل تحت الأرض هرباً من القمع".

وقالت المنظمة إن مقابلة جيله مع صحيفة "شباب أفريقيا" الفرنسية تهدف فقط إلى تشتيت الانتباه عن النقص التام لحرية الصحافة في جيبوتي. وأدلى جيله، الذي قد يترشح لولاية خامسة كرئيس في أبريل المقبل، بتصريحات لتشويه مؤسسة "صوت جيبوتي"، وهي محطة إذاعة وتلفزيون ولديها موقع إلكتروني، عندما سُئل عن حرية الصحافة في جيبوتي. ووصف الرئيس الجيبوتي المؤسسة بأنها "موقع معارض مقره بروكسل" واصفاً الصحافيين العاملين فيها "بالكاذب متعلمون في بعض الأحيان". كما زعم أنه "لم يسجن أحداً".

وأفادت «مراسلون بلا حدود» أنه "من الصعب نطق الكثير من الأكاذيب في جملتين فقط". وفندت كلام جيله، قائلة إن المقر الرئيسي لـ"صوت جيبوتي" يقع في باريس وليس في بروكسل، ويتعين على مراسليها في جيبوتي العمل سرا للهرب هناك.



لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة

## مستقبل الصحف الإلكترونية في مصر يمنح محرريها اعترافاً رسمياً

### تصحيح أوضاع الصحافة الإلكترونية يخدم قطاع الإعلام



### خطوة لمواكبة العصر

والعاملين في المواقع ليست لديهم صفة نقابية". وأضافت لـ"العرب"، رافضة ذكر اسمها كاملاً، أن "عشوائية بعض المواقع لتسيب في دخول أشخاص أسوأوا المهنة وجعلوا بعض الجهات تمتعض من كل صحفي يعرف نفسه بأنه يعمل في مطبوعة رقمية، حيث تقوم فئة منهم بابتزاز مسؤولين وتحريف كلامهم، لكن وجود مظلة نقابية يمهّد لطرد هؤلاء من المشهد".

وترفض بعض المؤسسات في مصر الاعتراف بأي صحفي إلكتروني لتغطية أنشطتها، مثل رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ووزارات الدفاع والداخلية والخارجية ومجلسي النواب والشيوخ، وتعتمد المواقع على محررين يعملون في صحف ورقية من أعضاء نقابة الصحفيين ليكونوا مراسلين لها في هذه الجهات.

وقال سامي عبدالعزیز عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقاً، إن "أهم مكسب للصحافة من الاعتراف بالمحررين الإلكترونيين تقنين أوضاع المواقع، وتصحيح المسار الخاطئ الذي كانت تسير فيه المهنة، على مستوى غياب القواعد المهنية الملزمة لكل الأطراف، والاعتماد على دخلاء لتعويض شخّ الموارد".

وأوضح لـ"العرب"، أن "الخطوة سوف تكشف الفارق بين الاحتراف والتخفي المستتر، وتحدد المسؤوليات على الموقع والعاملين فيه، وهذه ميزة لم تكن موجودة، ومع إقرار التقنين والاعتراف النقابي يفترض أن تكون هناك محاسبة وقواعد مهنية ملزمة".

وتنقسم الصحافة الإلكترونية في مصر إلى مطبوعة مؤسسات رسمية تصدر صحفاً وبدأت قبل سنوات قليلة في مجارة العصر وأخرى مؤسسات معروف توجّهها الرقمي، وثالثة يمتلكها أشخاص اعتباريون بغرض الترويج، وعدد كبير من محرريها أعضاء قدامى في نقابة الصحفيين.

ويحصل الصحفي الإلكتروني على رواتب هزيلة، خاصة في مواقع الهواة، والشريحة الأكبر منهم تخرجت للتو في كليات الإعلام ولديها استعداد للكتابة ولو دون أجر، لكن الفئة الأخطر التي يتم توظيفها لجني مكاسب مالية بطرق غير مهنية، وتخصص في مجال بعينه، مثل التعليم والصحة والعقارات والاقتصاد.

وتوجّه الحكومة المصرية للاعتراف بمحربي الصحافة الإلكترونية ومنحهم عضوية نقابة الصحفيين، يمثل اعترافاً ضمناً بأن المستقبل للمنصات الرقمية، وأن اختفاء الصحافة الورقية من المشهد مسألة وقت ولا بد من دعم البديل الأكثر حيوية وتأثيراً في الشارع.

موقع تابعاً لمؤسسة مصرية معروف تاريخها وأصحابها. وكانت هذه الخطوة معطلة إلى حين انتهاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من تحديد الإصدارات الإلكترونية التي تستحق الترخيص وتسميتها قبل أن تتحرك النقابة للاعتراف بأعضائها. ويعبر هذا التوجه عن تنامي شعور الحكومة والهيئات المعنية بإدارة منظومة الإعلام، بأن اختفاء الصحافة الورقية من المشهد مسألة وقت، ولا بد من دعم البديل الأكثر حيوية وتأثيراً في الشارع، وهي الإصدارات الإلكترونية التي أصبحت على مستوى العالم المنبر الأول والأهم الذي يعتمد عليه الجمهور في تلقي المعلومة.

والاعتراف بالصحافي الإلكتروني سيجعله معروفاً لدى الجهات الرسمية والجمهور، بأنه ينتمي إلى موقع يحمل صفة قانونية وليس عشوائياً، أو سيء السمعة، كما توهم أغلب المواقع، لأن من سيحصلون على العضوية هم العاملون في إصدارات رقمية تم انتقاؤها لتحصل على موافقة الحكومة للبقاء في المشهد. ويلتزم أصحاب المواقع الإلكترونية بإبناات المهنة والعمل باحترافية قبل تقديم المحررين لنقابة الصحفيين للحصول على العضوية، بمعنى أن يكون لكل صحيفة إلكترونية هيكل إداري وقدرات مالية تضمن حقوق العاملين فيها، وتعتمد على صحفيين مشهود لهم بالكفاءة وليسوا دخلاء على المهنة.

وقالت ياسمين (ب)، صحافية تعمل بموقع إخباري شهير، إن "أكبر أزمة يعاني منها الصحفي الذي يعمل في المنصات تعرضه لمضايقات مستمرة من المسؤولين وحرمانه من تغطية أنشطة مؤسسات بعينها، تشترط أن يكون المحرر الذي يدخل من أبوابها عضواً بنقابة الصحفيين، وأغلب

وخطط الحكومة لغلق ثغرات تتسلل منها جهات أجنبية إلى الصحافة الإلكترونية، حيث تتضمن خطة التقنين عدم الاعتراف بأي منبر رقمي ممول من جهات غير مصرية. ومن شروط منح التراخيص تحديد مصادر التمويل ومنع الشركات الأجنبية، بحيث يكون كل

القاهرة - دفع انهيار الصحف الورقية في مصر وغياب تأثيرها، مقارنة بشعبية المواقع الإلكترونية، نقابة الصحفيين إلى التحرك لأول مرة في تاريخها لإجراء تعديلات قانونية تتيج لمحربي المنصات الإلكترونية الانضمام إلى عضويتها بعد سنوات من عدم الاعتراف بهم أو حمايتهم.

أحمد حافظ كاتب مصري

ويعتبر هذا التوجه عن تنامي شعور الحكومة والهيئات المعنية بإدارة منظومة الإعلام، بأن اختفاء الصحافة الورقية من المشهد مسألة وقت، ولا بد من دعم البديل الأكثر حيوية وتأثيراً في الشارع، وهي الإصدارات الإلكترونية التي أصبحت على مستوى العالم المنبر الأول والأهم الذي يعتمد عليه الجمهور في تلقي المعلومة.

والاعتراف بالصحافي الإلكتروني سيجعله معروفاً لدى الجهات الرسمية والجمهور، بأنه ينتمي إلى موقع يحمل صفة قانونية وليس عشوائياً، أو سيء السمعة، كما توهم أغلب المواقع، لأن من سيحصلون على العضوية هم العاملون في إصدارات رقمية تم انتقاؤها لتحصل على موافقة الحكومة للبقاء في المشهد. ويلتزم أصحاب المواقع الإلكترونية بإبناات المهنة والعمل باحترافية قبل تقديم المحررين لنقابة الصحفيين للحصول على العضوية، بمعنى أن يكون لكل صحيفة إلكترونية هيكل إداري وقدرات مالية تضمن حقوق العاملين فيها، وتعتمد على صحفيين مشهود لهم بالكفاءة وليسوا دخلاء على المهنة.

وقالت ياسمين (ب)، صحافية تعمل بموقع إخباري شهير، إن "أكبر أزمة يعاني منها الصحفي الذي يعمل في المنصات تعرضه لمضايقات مستمرة من المسؤولين وحرمانه من تغطية أنشطة مؤسسات بعينها، تشترط أن يكون المحرر الذي يدخل من أبوابها عضواً بنقابة الصحفيين، وأغلب

وخطط الحكومة لغلق ثغرات تتسلل منها جهات أجنبية إلى الصحافة الإلكترونية، حيث تتضمن خطة التقنين عدم الاعتراف بأي منبر رقمي ممول من جهات غير مصرية. ومن شروط منح التراخيص تحديد مصادر التمويل ومنع الشركات الأجنبية، بحيث يكون كل

وخطط الحكومة لغلق ثغرات تتسلل منها جهات أجنبية إلى الصحافة الإلكترونية، حيث تتضمن خطة التقنين عدم الاعتراف بأي منبر رقمي ممول من جهات غير مصرية. ومن شروط منح التراخيص تحديد مصادر التمويل ومنع الشركات الأجنبية، بحيث يكون كل



سامي عبدالعزیز لا بد من قواعد مهنية تدعم التقنين والاعتراف النقابي

وأشكك صحافيون عاملون بمواقع إلكترونية من الملاحقات الأمنية لهم لعدم وجود مستندات تثبت هوياتهم المهنية، وبعضهم تعرض للخبط دون ظهور نقابي عضوية النقابة أكبر من مجرد الحصول على بطاقة نقابية، أو عائد مادي منها، بل إن هذه الخطوة تضمن حقوقاً أدبية مفقودة جعلت حركاتهم محدودة خضية الاستهداف.

وفي ظل التصييق الذي يتعرض له العاملون في مهنة الإعلام عموماً في مصر، لم يعد ممكناً ترك الصحافيين الإلكترونيين يواجهون وحدهم مخاطر تعريض حياتهم للخبط دون ظهور نقابي يحميهم ويرفع عنهم تهمة ادعاء العمل بالصحافة أو وضعهم في خانة العمالة لجهات أجنبية بزعم أنهم يقومون بعمل دون ترخيص.

ويخشى خبراء من أن يكون فتح الباب أمام الحصول على عضوية نقابة الصحفيين فرصة تميته لجني أموال من الحاليين بالحصول على بطاقة الهوية النقابية، باعتبار أن كل نقابي يحصل على مبلغ شهري بقيمة 2100 جنيه (135 دولاراً)، والكثير من الهواة والعاطلين مستعدون لدفع مبالغ مالية لهذا الغرض، لأنهم سيحصلون على المبلغ النقابي سواء كانوا من العاملين أو العاطلين.

وتفرض هذه المخاوف على نقابة الصحفيين زيادة التدقيق في أوراق المتقدمين للحصول على عضويتها، كي لا تضع نفسها في أزمة مع الحكومة، باعتبارها المسؤولة عن توفير قيمة البديل النقابي للأعضاء شهرياً، ولا تريد أن يحصل عليه سوى المستحقين أو تكون النقابة ماوى لغير المهنيين والهواة بعد غلق مواقعهم المخالفة وتسزيرهم إلى المواقع غير المرخصة منها.



أحمد حافظ كاتب مصري

القاهرة - دفع انهيار الصحف الورقية في مصر وغياب تأثيرها، مقارنة بشعبية المواقع الإلكترونية، نقابة الصحفيين إلى التحرك لأول مرة في تاريخها لإجراء تعديلات قانونية تتيج لمحربي المنصات الإلكترونية الانضمام إلى عضويتها بعد سنوات من عدم الاعتراف بهم أو حمايتهم.

أحمد حافظ كاتب مصري

ويعتبر هذا التوجه عن تنامي شعور الحكومة والهيئات المعنية بإدارة منظومة الإعلام، بأن اختفاء الصحافة الورقية من المشهد مسألة وقت، ولا بد من دعم البديل الأكثر حيوية وتأثيراً في الشارع، وهي الإصدارات الإلكترونية التي أصبحت على مستوى العالم المنبر الأول والأهم الذي يعتمد عليه الجمهور في تلقي المعلومة.

والاعتراف بالصحافي الإلكتروني سيجعله معروفاً لدى الجهات الرسمية والجمهور، بأنه ينتمي إلى موقع يحمل صفة قانونية وليس عشوائياً، أو سيء السمعة، كما توهم أغلب المواقع، لأن من سيحصلون على العضوية هم العاملون في إصدارات رقمية تم انتقاؤها لتحصل على موافقة الحكومة للبقاء في المشهد. ويلتزم أصحاب المواقع الإلكترونية بإبناات المهنة والعمل باحترافية قبل تقديم المحررين لنقابة الصحفيين للحصول على العضوية، بمعنى أن يكون لكل صحيفة إلكترونية هيكل إداري وقدرات مالية تضمن حقوق العاملين فيها، وتعتمد على صحفيين مشهود لهم بالكفاءة وليسوا دخلاء على المهنة.

وقالت ياسمين (ب)، صحافية تعمل بموقع إخباري شهير، إن "أكبر أزمة يعاني منها الصحفي الذي يعمل في المنصات تعرضه لمضايقات مستمرة من المسؤولين وحرمانه من تغطية أنشطة مؤسسات بعينها، تشترط أن يكون المحرر الذي يدخل من أبوابها عضواً بنقابة الصحفيين، وأغلب

وخطط الحكومة لغلق ثغرات تتسلل منها جهات أجنبية إلى الصحافة الإلكترونية، حيث تتضمن خطة التقنين عدم الاعتراف بأي منبر رقمي ممول من جهات غير مصرية. ومن شروط منح التراخيص تحديد مصادر التمويل ومنع الشركات الأجنبية، بحيث يكون كل